



بيان
السفير د. فيصل المقداد
المندوب الدائم
للجمهورية العربية السورية لدى الأمم المتحدة

أمام
مجلس الأمن

المراة والأمن والسلام

السيد الرئيس

نعبر عن شكرنا لكم على عقد هذه الجلسة حول المرأة والأمن والسلم ، هذا الموضوع الذي يحتل مكانة هامة على جدول اعمال المجتمع الدولي . وقد استمعنا بكل اهتمام إلى البيانات التي ألقاها كل من السيد غينو والسيدة ثريا عبيد والسيدة لويز اربور والسيدة أجاثي روانكوبا ، والتي أوضحت جوانب مختلفة من الموضوع المطروح .

لقد شكل استماع مجلس الامن بموضوع المرأة في النزاعات المسلحة إضافة أساسية إلى جهد منظومة الامم المتحدة بكافة هيئاتها في هذا المجال مما أدى الى تعزيز وتكامل الاليات القائمة حاليا في الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وعلى الاخص فيما يتعلق بمسائل حماية المرأة في أوقات الصراعات المسلحة ودعم الاجراءات المتخذة لتمكينها وتعزيز مشاركتها بشكل متساوٍ مع الرجل في عمليات صنع السلام وفي اتخاذ القرارات الهامة حول اعادة الاعمار و بناء الدولة و المجتمع في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع . وفي هذا الاطار نثني على الانجازات الهامة التي تم تحقيقها في اطار تنفيذ احكام القرار ١٣٢٥ (٢٠٠٠) وذلك كما لسنا من المعلومات الواردة في تقرير

الامين العام S/2004/814 الذي اطلع عليه وفد بلادي بعناية . إن الوضع الذري الذي تجد فيه ملايين من ضحايا العنف الجنسي نفسها يطرح حالة تحتاج إلى الاهتمام الفوري وتحدياً على المستوى طويل الأمد ويستحق ذلك تحركاً على جميع المستويات في تلك المجتمعات التي تعاني من هذه الممارسات إضافة إلى مختلف هيئات الأمم المتحدة ومجتمع المانحين الدولي .

ولكن لا بد من الاشارة بكلمة أسف إلى عدم حصول تقدم ملموس في مجال حماية المرأة والقتاة في اوقات الصراعات المسلحة من العنف بكافة اشكاله من اغتصاب و قتل واتجار ، وانتهاك لحقوق المرأة الأخرى . ونجد من الضرورة بمكان أن يتم ممارسة ضغط دولي وبقوة على الاطراف في الصراعات المسلحة التي لاتحترم الاحكام ذات الصلة الواردة في القانون الدولي والقانون الانساني الدولي و على الأخص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ . وفي هذا الاطار نجد ان توصيات الأمين العام تشكل بداية مشجعة للتعامل مع منع العنف ضد المرأة في الصراعات المسلحة والتصدي له . وهنا لا بد ان نذكر بأن احكام قرار مجلس الامن ١٣٢٥ لا تشمل فقط التعامل مع وضع المرأة في الصراعات المسلحة وانما تشمل بوضوح أيضا التعامل مع امرأة في ظل الاحتلال .

والمجتمع الدولي يتابع دون شك المأساة التي تعيشها المرأة والفتاة السورية والفلسطينية بشكل خاص تحت الاحتلال الإسرائيلي .

السيد الرئيس

إن المرأة في سورية موجودة في مركز صنع القرار بمختلف أشكاله لسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية وفي التعليم والعمل والتنمية الشاملة، كما تتعدى المرأة السورية المناصب العليا وتشارك في الاقتراع والانتخاب والترشح الى المجالس التشريعية والبلدية والمحلية والنقابية والمهنية . ونظراً لأهمية موضوع المرأة والصراعات المسلحة انعقد في بيروت ، لبنان قبل أشهر قليلة من هذا العام منتدى فكري حول المرأة العربية والنزاعات المسلحة شاركت فيه وفود نسائية وأخصائيين ومنظمات جماهيرية من جميع البلدان العربية بما في ذلك مشاركة وفد من سورية ودول عربية أخرى على أعلى المستويات .

السيد الرئيس

يتيح القرار ١٣٢٥ إطاراً سياسياً صلباً لمعالجة العنف القائم على الجنس في حالات الصراع وفي مرحلة بدء السلام . إلا أن التحدي الذي نواجهه هو تحويل هذا الإطار السياسي إلى إرادة سياسية وعمل ملموس .

وشكراً ،،،